ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Dr. Sahar Abdul Salam Mahdi
University of Babylon / College of Basic Education
Email : Bas954.sahar.a@uobabylon.edu.iq
Noha Fadel Abdel Hassan
University of Maysan / College of Education for Human Sciences
Email : nuha.fadhil@uomisan.edu.iq

Keywords:
Pakistan, Benazir Bhutto, Nawaz Sharif, the opposition .

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received ١٠ Jun 2024
Accepted ١٣ Sep 2024
Available online ١ Oct 2024

CC BY

Political opposition to Benazir Bhutto's government in 1990

(Study in light of foreign newspapers)

A B S T R A C T

This study deals with the most important developments in the Pakistani opposition to the government of Benazir Bhutto during the year 1990. The country suffered from military rule for many years, so the civilian government system had an impact on the Pakistani people. However, during this year, the government of Benazir Bhutto met with strong opposition from several quarters, which made it in a constant state of readiness to repel any attempt to remove it from its position. The political opposition to the government of Benazir Bhutto in the same year had the effect of obstructing the efforts of the Pakistani government to implement its political program, and it was not able to Passing one piece of legislation in the National Assembly; As a result of the intensity of the opposition within it, and the floundering policy of Prime Minister Benazir Bhutto in confronting the opposition; This affected the weakness of its government's position and its occurrence in one crisis after another.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol4.Iss16.3719

المعارضة السياسية لحكومة بناظير بوتو عام١٩٩٠
(دراسة في ضوء الصحف الاجنبية)

م.د. سحر عبدالسلام مهدي / جامعة بابل/ كلية التربية الاساسية
م.م. نهى فاضل عبدالحسن/ جامعة ميسان/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:
تتناول هذه الدراسة المعارضة الباكستانية لحكومة بناظير بوتو عام ١٩٩٠, فقد عانت البلاد من الحكم العسكري لسنوات طوال, فكان لنظام الحكم المدني الاثر في الشعب الباكستاني؛ الا انه خلال هذ العام واجهت حكومة بناظير بوتو معارضة شديدة من عدة جهات, جعلتها في حالة استعداد دائم لصد اية محاولة لإسقاط حكومتها,

وكانت للمعارضة السياسية لحكومة بناظير بوتو في العام نفسه اثر في عرقلة جهود الحكومة الباكستانية في تنفيذ برنامجها السياسي, الامر الذي منعها من تمرير تشريعاً واحداً في الجمعية الوطنية؛ نتيجة لشدة المعارضة داخلها, وكان لسياسة رئيسة الوزراء بناظير بوتو في مواجهة المعارضة؛ اثراً في ضعف موقف حكومتها ووقوعها في الازمات واحدة تلو الاخرى.

المقدمة

تعد باكستان من الدول حديثة التكوين والتي اكتسبت اهمية على الصعيد الدولي والاقليمي بموجب موقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم, عانت باكستان منذ تأسيسها في اب ١٩٤٧ من مشاكل داخلية عدة, ومرت البلاد بعدة مراحل سياسية, اذ خضعت لسنوات طوال للحكم العسكري, وتعد المرحلة الثانية من حكم بناظير بوتو ابان العام ١٩٩٠ وهي اول امرأة تتولى منصب رئيس لبلاد نتيجة للعملية الانتخابية الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٨٨, زاخرة بالأحداث الداخلية, ووجود المعارضة السياسية, وعليه تم اختيار مدة دراسة البحث بناءً على ذلك.

تركت هذه المدة التاريخية تساؤلات عدة للباحثة منها: ماهي الظروف التي ساعدت بناظير بوتو على النجاح في خوض الانتخابات البرلمانية والاقليمية؟ ما الذي واجهته بناظير بوتو بعد تسنمها منصب رئاسة الوزراء؟ وما السياسة التي اتبعتها لمواجهة المعارضة؟ هل نجحت تلك المعارضة بالنيل من حكومة بناظير بوتو؟ هذه التساؤلات وغيرها هي التي دفعت الباحثة الى اختيار الموضوع.

اقتضت طبيعة الدراسة الى تقسيم البحث على مقدمة وتمهيد ومحورين: درس التمهيد (المعارضة السياسية الباكستانية لحكومة بناظير بوتو ابان المدة (١٩٨٨- ١٩٨٩), وناقش المحور الاول المعارضة الباكستانية لحكومة بناظير بوتو عام ١٩٩٠, وبحث المحور الثاني اقالة بناظير بوتو في ٦ اب ١٩٩٠, واعتمدت الدراسة على عدد من المصادر الاجنبية والعربية والمعربة, اغنت البحث بمعلومات مهمة ودقيقة .

تمهيد: المعارضة السياسية الباكستانية لحكومة بناظير بوتو خلال المدة (١٩٨٨- ١٩٨٩).

مرت باكستان بأزمات داخلية عدة منذ انفصالها عن الهند وتأسيس الدولة في ١٥ اب ١٩٤٧ (طنش و غياض، ٢٠١٢، صفحة ٢٢٢), وكان التنافس السياسي بين الاوساط السياسية والعسكرية واضحا, وتعرضت البلاد لعدة انقلابات عسكرية منذ عام ١٩٥٨, ودام الانقلاب العسكري الاخير الذي قاده الجنرال محمد ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) في عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٨ اثنا عشر عاما (Wirsing, 1988, p. 76) والذي انتهت مدة

حكمه الطويلة بمقتله؛ اذ اعلن يوم الاربعاء الموافق ١٨اب١٩٨٨ عن نبأ مقتل الرئيس ضياء الحق اثر انفجار الطائرة التي كانت تقله برفقة السفير الامريكي ارنولد رافيل(Arnold Raphel), وكبار القادة العسكريين والمستشارين الباكستانيين (مهدي، ٢٠١٩، صفحة ٢٤٥) .

طلب الجنرال ميرزا اسلم بيغ ؛ كونه رئيسا لاركان الجيش من رئيس مجلس الشيوخ غلام اسحاق خان تولي منصب الرئيس وفقا للدستور, واعلن حالة الطوارئ وشكل مجلس الطوارئ الذي كانت الغالبية فيه من المدنيين, وكان غلام اسحاق خان على علاقة وثيقة مع جنرالات الجيش (مهدي س.، ٢٠٢٣، صفحة ٩١٩) وذلك ما مكنه من اتخاذ ابرز القرارات (١٩٨٨).

اجريت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ اول انتخابات حرة وحزبية منذ عام ١٩٧٢ في باكستان, وخلت من مظاهر العنف رغم انها لم تخلُ من حالات التزوير, وكان الفوز حليف لحزب الشعب الباكستاني, كان الجيش احد العقبات التي وقفت امام طلب الرئيس من بناظير بوتو على الرغم من موافقتها المسبقة بعدم التعرض لسياسته الداخلية والخارجية, والعقبة الاخرى تمثلت بزعيم الاتحاد الاسلامي الجمهوري(IJI), الجنرال ميان نواز شريف واصبحت في حالة المواجهة مع القوة المناهضة لها (Lamb, p. 13), تميزت الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٨٩ بعدم اتخاذ أي إجراء من جانب حكومة بناظير بوتو, وفشلت في تقديم تشريعا واحدا على الاقل, ولم تستطع حكومة بناظير بوتو التغلب على المعارضة في اقليم البنجاب خلال عام ١٩٨٩، ولجأت إلى نفس النوع من التكتيكات التي اتبعها الطرف الآخر, واتهمت حكومة إقليم البنجاب بالفساد وتوظيف موظفين مدنيين لمضايقة واضطهاد المشرعين والعاملين السياسيين في حزب الشعب الباكستاني, ولم تنجح محاولاتها لتحريض الجمهور ضد نواز شريف في البنجاب, من جانبه أدرك نواز شريف أن استمرار معارضته لحكومة بناظير بوتو ستأمن بقائه السياسي, وان إنهاء المواجهة يعني التصفية السياسية لنواز شريف ، وهو أمر لا يتقبله تحت أي ظرف, وبالمثل إذا تبنى مسار السلام سيفقد انظار المقاطعات الأخرى له، وبالتالي لن يتمكن من مواجهة بناظير بوتو في الانتخابات المقبلة, مصالحه السياسية تتطلب منه الاستمرار في معاداة رئيس الوزراء وحزب الشعب الباكستاني (Malik, 2014, p. 273).

تراجعت قوى المعارضة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩, بعد التصويت على اقتراح سحب الثقة الذي قدمته المعارضة, واعترف زعيم أحزاب المعارضة الموحدة (Combined Opposition Part)(COP) وغلام مصطفى جاتوي، بالهزيمة وأعلن أن المعارضة ستحترم قرار مجلس النواب في حديثه للصحافة بعد التصويت، واعرب كل من غلام مصطفى ونواز شريف عن نيتهما للتصالح مع بناظير بوتو, وزعموا أن الاقتراب من

التصويت كان انتصاراً أخلاقياً للمعارضة وتعهدوا بالمحاولة مرة أخرى في المستقبل القريب (Malik, 2014, p. 274).

- **اولاً: المعارضة الباكستانية لحكومة بناظير بوتو عام ١٩٩٠.**

استمرت المعارضة الباكستانية بموقفها تجاه الحكومة برئاسة بناظير بوتو خلال عام ١٩٩٠ وعلى نفس الوتيرة, قدم نواز شريف في ٣ كانون الثاني ١٩٩٠ طلباً، للرئيس غلام إسحاق خان لاتخاذ إجراء حازم ضد حكومة بناظير بوتو، وإجراء انتخابات جديدة, وأدرج نواز شريف المخالفات المزعومة للحكومة، وكتب بنص رسالة ارسلها للرئيس غلام اسحاق خان:**" باعتباري رمزاً لوحدة باكستان، أنا أطلب منك أن تنتبه إلى النهج الفاشي والسياسة المتهورة لحكومة حزب الشعب الباكستاني...في هذه اللحظة التاريخية أنت الشخص الوحيد الذي يتمتع بالسلطة الأخلاقية المطلوبة والحق الدستوري للتوسط لصالح الشعب لإنقاذ باكستان من الفوضى الشاملة"** (1990), وعرج على ذلك وزير الداخلية اعتزاز إحسان، إنه إذا تم إرسال مثل هذه الرسالة، فهذا يعني فرض الأحكام العرفية, وانه لا يمكن حل البرلمان إلا بناء على نصيحة رئيس الوزراء (1990).

اعلن يوم ٨ كانون الثاني ١٩٩٠ عن تنظيم تظاهرة في اسلام اباد يوم العاشر من الشهر نفسه, واخرى يوم السادس والعشرون من الشهر نفسه في كراتشي, في اطار محاولات المعارضة لاجبار الحكومة الباكستانية على اجراء انتخابات مبكرة, واتهمت المعارضة الحكومة بالفساد, والقت باللوم على الحكومة في حال حدوث اي اعمال للعنف خلال التظاهرات المعلنة, من جانبها دعت رئيس الوزراء بناظير بوتو الى اجتماع طارئ لحكومتها حال الاعلان عن تلك التظاهرات(1990) .

كانت حكومة البنجاب التي يسيطر عليها الحزب الاسلامي الجمهوري بقيادة نواز شريف أكثر تصميماً من أي وقت مضى على مواصلة موقفها بمواجهة بناظير بوتو وحكومتها الفيدرالية, في معارضة البرنامج الشعبي للتنمية التابع للحكومة الفيدرالية وطرح فكرة تأسيس بنك البنجاب، وادعى نواز شريف أنه لحماية الحكم الذاتي الإقليمي بعد إنشائه، على الرغم من الاعتراضات القوية من قبل الحكومة الفيدرالية، فتح بنك البنجاب عدة فروع وكان يخطط لفتح المزيد, بموجب الدستور؛ تحتفظ كل مقاطعة بحقها في إنشاء بنك إقليمي خاص بها، ولكن بعد تأميم جميع البنوك الباكستانية وسيطرت عليها الحكومة الفيدرالية, وعد القرار المفاجئ لحكومة البنجاب بإنشاء بنك خاص بها بمثابة تحدٍ لحكومة بناظير بوتو أكثر من كونه مجرد ممارسة لحقوقها في محاولة منها لتشويه سمعة بنك البنجاب، وشككت علنًا في قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين, فضلا عن تولي نواز شريف قيادة الشرطة في البنجاب, من جانب اخر سئم الشعب البنجابي من الصراع الدائر بين كلا الطرفين

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

والمتمثل بالحزب الاسلامي الجمهوري بقيادة نواز شريف, وبين حزب الشعب الباكستاني الحاكم بقيادة رئيس الوزراء بناظير بوتو, في ظل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الاعمال الخارجة عن القانون في حل الامور السياسية محل الحوار السياسي السليم (Sekine, 1992, pp. 82-83).

خرجت تظاهرات في مدينة كراتشي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٠, على اثر الادعاءات الموجهة ضد حكومة بناظير بوتو, وكانت تظاهرة كبيرة ضمت ما يقارب ال مليون شخص, كان من بينهم حشدا كبيرا من النساء, فضلا عن مشاركة الحركة القومية المتحدة (Muhajir Qaumi Mahaz), والذي تمتع بشعبية كبيرة في كراتشي, فضلاً عن تحالف احزاب المعارضة الموحد(Combined Opposition Part) (COP) , ووصف سكان كراتشي الحركة القومية المتحدة؛ بانها اصبحت اكثر تعصبا, لاسيما بعد ان اتجهت الى تدريب اعضائها في معسكرات خاصة على الاسلحة(1990) .

وقعت احداث عنف خلال شهر شباط من العام نفسه, لاسيما في الثامن من الشهر نفسه, والقت بناظير بوتو اللوم على خصومها السياسيين, بينما اتهما نواز شريف رئيس وزراء البنجاب بدعم الارهاب, وكان من بين القتلى اللذين وقعو نتيجة الاحداث المذكورة اعضاء في الحركة القومية المتحدة, والتي اعلنت الحداد لمدة عشرة ايام على ارواح الضحايا, وفرض حظر التجوال في معظم شوارع كراتشي (1990).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أعلن غلام مصطفى كهر في مطلع شباط عن دعمه الغير مشروط لبناظير بوتو وانضم بعد ذلك إلى حزب الشعب الباكستاني, وزعم أن دعم رئيس الوزراء كان في الواقع دعماً للعملية الديمقراطية, في نفس اليوم الذي اعلن فيه غلام مصطفى كهر عن دعمه لحزب الشعب الباكستاني، اصطحب نواز شريف شقيق غلام مصطفى كهر، مالك نور رباني كهر، إلى مجلس وزرائه(1990) . يبدوا انها محاولة من نواز شريف لاستمالة غلام مصطفى كهر لجانبه, بعد اعلان الاخير دعمه المطلق لبناظير بوتو.

بدأ التحضير للانتخابات الفرعية لمقعد الجمعية الوطنية, وهي دائرة انتخابية ريفية في لاهور، في ١٨ شباط ١٩٩٠, كان على حزب الشعب الباكستاني, والذي فاز بالمقعد نفسه في انتخابات ١٩٨٨ أن يحافظ على فوزه, وكان الحزب الاسلامي الجمهوري ابرز المنافسين لحزب, عدت الانتخابات الفرعية مؤشرا على قوة وشعبية كل طرف, وانفق كل من حزب الشعب الباكستاني والحزب الاسلامي الجمهوري الأموال على مشاريع التنمية في الدائرة الانتخابية للتأثير على الناخبين, خصصت حكومة بناظير بوتو الفيدرالية منحة خاصة بقيمة (١٠٠) مليون روبية من برنامج الشعب للتنمية لتوفير الكهرباء والغاز وتنمية الطرق, في ضوء ذلك؛ أقرت حكومة البنجاب الأموال الخاصة لمجموعة متنوعة من الأشغال العامة في الدائرة الانتخابية, استمر الناخبون بذكاء في

طلب المزيد من الخدمات، والتي تصل إلى أكثر من (٣٠٠) مليون روبية, في غضون أسابيع شهدت المناطق التي تضم الانتخابات الفرعية مشاريع تنموية تستغرق عادةً عدة اعوام (1990), وفاز مرشح حزب الشعب الباكستاني ارشد غوركي على منافسه مرشح الحزب الاسلامي الجمهوري, بفارق يزيد على (٢٢٠٠) صوتا في الدائرة الانتخابية التي بلغ مجموع عدد ناخبيها المسجلين (١٦١) الف ناخب, وكان إقبال الناخبين ما يقارب ال ٦٥%, وعزز هذا الفوز الروح المعنوية لحزب الشعب الباكستاني الذي خسر عدة انتخابات فرعية سابقا, وسلطت الانتخابات الفرعية الضوء على غلام مصطفى كهر الذي قاد حملة حزب الشعب الباكستاني.(1990)

وركزت حملة المعارضة بعد فشلها في الانتخابات الفرعية ضد بناظير بوتو على تاريخ ٢٠ اذار ١٩٩٠ ، اذ ادعى تحالف احزاب المعارضة, انه بموجب نص التعديل الدستوري الذي فرضه ضياء الحق, بهذا التاريخ يمتلك الرئيس سلطة تعيين رئيس الوزراء, وقالت المعارضة إن الرئيس عين بناظير بوتو بموجب المادة الدستورية المذكورة, وأصرت القيادة العليا للحزب الاسلامي الجمهوري على أن بناظير بوتو ستتوقف بالتالي عن تولي منصب رئيس الوزراء بعد ٢٠ آذار ، وأنه يجب انتخاب رئيس وزراء جديد, وعلى بناظير بوتو الحصول على الثقة من خلال التصويت في الجمعية الوطنية, وقدم تشودري أمير حسين أحد المشرعين من تحالف احزاب المعارضة ، التماساً إلى المحكمة العليا ، طالب فيه بوقف بناظير بوتو عن العمل كرئيس للوزراء، واعتبار جميع الأوامر الصادرة عنها بعد التاريخ المذكور غير فعالة (Tariq, 2017, p. 171) ، بينما رفض رئيس اركان الجيش الجنرال اسلم بيغ دعوة نواز شريف منذ شباط ١٩٩٠؛ باجراء تصويت لحجب الثقة عن حكومة بناظير بوتو (1990).

أمل قادة تحالف احزاب المعارضة في الحصول على تأييد الرئيس غلام إسحاق، وكان يحق للرئيس أيضاً حل البرلمان، على الرغم من أن المحاكم فسرت هذا البند على أنه مقيد بـ شروط موضوعية معينة, وأرادت المعارضة أن يستخدم الرئيس سلطاته إما ليطلب من بناظير بوتو السعي للحصول على تصويت بالثقة أو حل الجمعية الوطنية وتحديد موعد انتخابات جديدة, وبطبيعة الحال، رفض حزب الشعب الباكستاني تفسير المعارضة وادعى أن بناظير بوتو لم تطالب باقتراح جديد للتصويت على منح الثقة في الجمعية الوطنية, ومع ذلك ، استدعت بناظير بوتو الجمعية الوطنية للاجتماع في اذار ١٩٩٠, بينما عمل حزبها على توسعة حالة الانشقاقات في المعارضة, وأعطى حكم المحكمة العليا بأن تحالف احزاب المعارضة ليست حزباً سياسياً ، وبالتالي لا تخضع لبند عدم الانشقاق في قانون الأحزاب السياسية، منح حزب الشعب الباكستاني ميزة على تحالف احزاب المعارضة في التنافس الحزبي لزيادة قوته, وانضم خمسة منشقين من التحالف الاخير إلى حزب الشعب الباكستاني ووعد العديد من أعضاء المعارضة الذين لم يكونوا مستعدين للانشقاق علانية بالتصويت

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

لبناظير بوتو في أي اقتراع سري, أراد معظم المشرعين استكمال مددهم البالغة خمسة اعوام, ولم يرغبوا في تهيئة الظروف لانتخابات عامة مبكرة, وبحسب ما ورد ، دافعت بناظير بوتو عن إجراء تصويت على الثقة، لكن كبار الحزب عارضوا الفكرة على أساس أن ذلك سيعني التنازل عن مبادرة المعارضة (1990).

مع اقتراب يوم ٢٠ اذار ١٩٩٠ ، كثف قادة الحزب الاسلامي الجمهوري ضغطهم على الرئيس غلام إسحاق خان لمطالبة بناظير بوتو بالسعي إلى تصويت جديد بالثقة, وانتشرت الادعاءات حول المطلب الدستوري لتصويت جديد في الصحف, بدوره انهى الرئيس غلام اسحاق خان الجدال, واعلن أنه غير ملزم بأي حال من الأحوال بمطالبة رئيس الوزراء بالسعي إلى تصويت جديد بالثقة, واكد إن مسألة إجراء انتخابات جديدة يجب أن يحسمها السياسيون من الجانبين بما يتماشى مع رغبة الشعب, وأضاف أنه إذا كان هناك أي لبس في أذهان أي شخص بشأن أي بند من أحكام الدستور، فيجب عليه رفع الأمر إلى المحاكم العليا.(1990)

يبدو ان قوى المعارضة كانت على اعتقاد بأن الرئيس غلام اسحاق خان سيكون مؤيد لمطالبهم؛ لاسيما بعد سعة الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء بناظير بوتو, وعليه عد موقف الرئيس الاخير انتكاسة واضحة لمساعي المعارضة للإطاحة ببناظير بوتو, بينما اكتسبت الاخيرة الثقة من اجل مواجهة تلك التحديات.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

حاول نواز شريف إنشاء محطة تلفزيون إقليمية؛ محاولة منه لتقويض السلطة المركزية على الاقليم, اذ كانت تدار محطات التلفزيون من قبل إسلام أباد على الرغم من أن الدستور منح المقاطعات الحق في إنشاء محطة تلفزيون؛ طالما أنها تعمل داخل حدود المقاطعات, تحججت بناظير بوتو بأن المعارضة كانت تتلقى تغطية على وسائل الإعلام الحكومية الكافية, وأن مطالبة حكومة البنجاب بمحطة خاصة محاولة لتأكيد انفصالية من أجل تقويض السلطة الفيدرالية, واتهم قادة حزب الشعب الباكستاني ضمنيًا حكومة البنجاب بتأجيج الانفصال، ومقارنة أفعالها بتلك التي أدت إلى انفصال بنجلاديش عن باكستان في عام ١٩٧١, تزامنت أنشطة حكومة البنجاب المحيطة بالبنوك ومحطات التلفزيون مع مطالب متزايدة من المعارضة في البرلمان لإعادة معالجة قضية حقوق المقاطعات وتقسيم الأدوار الفيدرالية والإقليمية على النحو المحدد في الدستور (1990).

استمرت التوترات السياسية بين المركز والبنجاب خلال شهر آذار ١٩٩٠، نظم كل من حزب الشعب الباكستاني, والحزب الاسلامي الجمهوري مسيرات منفصلة للاحتفال باليوبيل الذهبي لقرار الرابطة الإسلامية لعام ١٩٤٠ الذي طالب بتقسيم الهند وإنشاء باكستان, دعت بناظير بوتو جميع رؤساء وزراء الاقاليم الأربعة للمشاركة، بدوره رفض نواز شريف الدعوة ، ووصف بناظير بوتو بأنها "خائنة" في نيسان ١٩٩٠ أرسل وزير الدولة للشؤون البرلمانية شير أفغان ، إشارة ضد رئيس وزراء البنجاب نواز شريف وشقيقه شاهباز

شريف إلى رئيس مجلس البنجاب واتهمت المرجعية الأخوين الشريف بممارسة الفساد خلال الانتخابات الفرعية في شباط الماضي، وطالبت باستبعادهما مع بعض نواب المعارضة الآخرين، ردت المعارضة بتقديم نفس ضد حكومة بناظير بوتو ووزرائها وقدمت اسباب مختلفة (1990).

من جانبه اكد قادة الجيش مرارا وتكرارا على دعم الجيش بشكل كامل للعملية الديمقراطية التي يجب أن يصحح فيها النظام السياسي نفسه عندما يحدث خطأ ما، والتزم قائد الجيش الصمت حيال الاحداث السياسة لأكثر من نصف في مطلع نيسان ١٩٩٠ كسر اسلم بيغ صمته وصرح إن الأحداث في كراتشي خلقت **" أزمة"** وأن المناخ السياسي كان "محبطًا للغاية" في وقت كانت فيه البلاد تواجه تهديدًا خطيرًا من جميع أنحاء البلاد, الحدود, بينما كان هناك خوف دائم بين القادة المدنيين من تدخل الجيش؛ في ظل استمرار الازمات السياسية, وغياب الحوار السليم بين القوى السياسية.(1990)

حاول حزب الشعب الباكستاني وقيادته السندية باستمرار عدم الانحياز للقومية السندية؛ لعدم اثارة الناخبين في اقليم البنجاب الذي من دونهم لا يمكن أن يفوز بالانتخابات العامة, وإن دعم أي قضية قومية سنديّة من شأنه أن يثير عداوة البنجاب التي كانت معادية للحركات الإقليمية التي تحدت هيمنة البنجاب على القرار السياسي الباكستاني لعقود, وار الحزب ان يترك انطباعا لدى الشعب بانه حزب وطني, ولا يمكنه بالتالي دعم القضايا الإقليمية, وفي أواخر ايار ١٩٩٠ اندلع اشتباك عنيف آخر في كراتشي وحيدر أباد أودى بحياة أكثر من مئة شخص بدلاً من القوات شبه العسكرية المنتشرة سابقاً ، تم إحضار الجيش لاستعادة القانون والنظام في المدن وعلى الرغم من أن نشر القوات أوقف الأزمة القائمة انذاك، إلا أن أعضاء المعارضة اتهموا بوتو وحزب الشعب الباكستاني، الحزب الحاكم في السند، بدفع البلاد إلى شفا حرب أهلية.(1990)

خلال شهر تموز ١٩٩٠ وعلى اثر احداث العنف العرقي التي وقعت في اقليم السند قال قائد الجيش اسلم بيغ ببيان اكد فيه : **"بالنظر إلى السلطة القانونية، سيعيد الجيش السلام والوئام إلى إقليم السند بأكمله في أقصر وقت ممكن"**, وابدى اسلم بيغ عدم رضاه عن تدخل عناصر من الجيش لدعم الشرطة المدنية في قمع اعمال العنف العرقي, وبينما لم يطالب الجيش بفرض الأحكام العرفية في المحافظة، سعى الجيش إلى تغييرات قانونية من شأنها أن تسمح له بصلاحيات أكبر للسيطرة على الوضع, والتزمت قيادة حزب الشعب الباكستاني الصمت بشأن بيان قادة الجيش، وبعد أسبوع ،ورد الرئيس غلام إسحاق خان، دون الإشارة إلى تصريح اسلم بيغ، في كراتشي إن مشكلة السند هي في الأساس مشكلة سياسية ولا يمكن أن يكون لها حل سوى حل سياسي, وإن استخدام القوة ليس وسيلة لحل المشاكل في نظام ديمقراطي (Sekine, 1992, pp. 84-85).

وردًا على التكهنات واسعة النطاق بحدوث تغيير سياسي جذري، أعاد كبار القادة العسكريين تأكيد التزامهم بالابتعاد عن السياسة, كانت المخاوف من العودة إلى الأحكام العرفية مستمرة بسبب تاريخ البلاد الطويل من الانقلابات العسكرية وتفاقمت بسبب جهود المعارضة لاستغلال الخلافات بين بوتو والجيش, وكانت المعارضة تحاول جاهدة خلق انطباع بأن بيغ استاء من حكومة بناظير بوتو, وزعم البعض بان اسلم بيغ الذي اقترب تقاعده بعد عشرة أشهر؛ أراد تمديد مدة ولايته, وزعموا أن بناظير بوتو حاولت تمديد ولاية الفريق علم جان محسود حتى يصبح قائد الجيش خلفا لاسلم بيغ ، الامر الذي ادى تفاقم العلاقة بين بناظير بوتو واسلم بيغ, وفي محاولة لتهدئة مخاوف الانقلاب العسكري ، أدلى محسود بتصريح في ٢٤ تموز ١٩٩٠ مفاده أن الجيش ليس لديه أطماع سياسية وحذر من أن التدخل العسكري قد يؤدي إلى تفكك البلاد, وأن القادة السياسيين يجب ألا يخلقوا وضعا قد يعطي الجيش سببا للتدخل في السياسة, وأن المشاكل السياسية يجب أن تحل من خلال العملية السياسية, ويجب أن يترك الجيش للدفاع عن الحدود, وفي غضون ذلك اعلن اسلم بيغ في ٢٦ تموز من العام نفسه أن الجيش قادر تمامًا على توفير الأمن للبلاد ضد التهديدات الخارجية والداخلية (Sekine, 1992, pp. 84-85).

في ضوء ذلك رفض الرئيس غلام اسحاق خان اتخاذ اجراء حاسم لانهاء الوضع القائم في السند, مؤمنا بإن الوضع سيتحسن بموجب خطة نفذت من قبل حكومة السند والجيش على الرغم من السيطرة على العنف؛ لا يمكن تحقيق السلام الدائم ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية؛ نظرًا للحاجة إلى حلول سياسية لمشكلة السند، بدأ حزب الشعب الباكستاني في إجراء محادثات مع الأطراف الأخرى في الإقليم كان من المتوقع أن تمهد هذه المحادثات لاتفاق نهائي لجميع الأحزاب على مستوى المقاطعات والذي اقترحته بناظير بوتو مقابل اقتراح الرئيس، المدعوم من المعارضة لعقد مؤتمر يضم عموم القوى الباكستانية حول السند بعد الانتهاء من جولة المحادثات مع الأحزاب القومية السندية ، حاول حزب الشعب الباكستاني إجراء حوار مع الحركة القومية المتحدة؛ على خلفية الصراع العرقي الذي حدث في السند خلال الاشهر الاخيرة، لكنه طالب الحزب الحاكم باعتذار علني قبل حضور مثل هذا المؤتمر (Sekine, 1992, pp. 84-85).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- **ثانياً: اقالة بناظير بوتو في ٦ اب ١٩٩٠.**

قام الرئيس غلام إسحاق خان بحل المجالس الاقليمية في ٦ اب ١٩٩٠ بموجب ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٨(٢)(ب) والمادة١١٢(٢)(ب) " التعديل الثامن" في دستور ١٩٧٣ الذي أعطى صلاحيات للرئيس لحل الحكومة دخلت القوات العسكرية منزل ريس الوزراء بناظير بوتو ظهراً، بعد ان حاصرت المنزل

وصادرت وثائق من أمانتها, وأمرت جميع الموظفين بالمغادرة وعدم العودة, وحاصرت القوات محطات إذاعية وتليفزيونية وبدالات هاتفية, ووكالة التحقيقات الفيدرالية ومديرية المخابرات ووزارات مهمة أخرى, وبعد ساعات قليلة أعلن الرئيس غلام اسحاق أنه قرر إقالة حكومة بناظير بوتو بتهمتي الفساد وعدم الكفاءة, و أمر بحل الجمعية الوطنية والمجالس الإقليمية في السند واقليم الحدود الشمالية الغربية ، وسمح لوزراء البنجاب وبلوشستان بالاستقالة وحُلَّ رؤساء مجالسهم, ووعد الرئيس بإجراء انتخابات عامة في ٢٤ تشرين الأول من العام نفسه، وأعلن حالة الطوارئ على مستوى البلاد, وعقب رئيس اركان الجيش اسلم بيغ؛ بان التحركات العسكرية اتخذت لضمان انتقال منظم الى سلطات مدنية اخرى, ولم تكن محاولة من الجيش للاستيلاء على السلطة.(1990)

من جانبه ألقى الرئيس غلام إسحاق خان بعد ساعات قليلة من مساء يوم ٦ اب ١٩٩٠ خطاباً طويلاً في بث تلفزيوني، اتهم فيه الحكومة: بالفساد والمحسوبية وسوء استخدام وسائل الإعلام الحكومية والفشل في استعادة القانون والنظام في السند, وبرر إنه في ظل الحكومة المخلوعة تم تقويض المؤسسات الدستورية والإدارية، وبيع المناصب الوزارية، ومنحت قطع الأراضي والقروض غير المضمونة, وانتهكت الحقوق الدستورية للمقاطعات الأربع من قبل الحكومة الفيدرالية، وقيام حكومة حزب الشعب الباكستاني بالإفراج عن المجرمين المدانين بحجة الإفراج عن سجناء سياسيين لكسب شعبية؛ دليل على الاستهزاء بالعدالة, وعلى الرغم من ذلك كان العديد من التهم مجرد مزعم من غير اثبات بالدليل وجهتها المعارضة إلى حزب الشعب الباكستاني فيما مضى.(1990)

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وصرح الرئيس غلام اسحاق خان خلال الخطاب اعلاه بأن عمله لم يكن موجهًا ضد أي فرد أو حزب سياسي ولكن ضد الممارسات غير الدستورية وغير الديمقراطية والانتهازية والفساد وعدم الكفاءة، حذر الرئيس إسحاق خان الجمهور ضمنيًا من إعادة بناظير بوتو وشركائها إلى السلطة(1990) , وذكر: **"ليس لدي أدنى شك في أن قراري بالتالي هو في مصلحة البلد والأمة والديمقراطية. كما أنني على يقين من أن هذا الإجراء سيحظى بدعم كل من يضع النزاهة الوطنية فوق السياسة والالتزامات الدستورية فوق المصالح ، ومن لديه مصلحة البلد في صميمه ، ويريد أن يرى الديمقراطية - ديمقراطية حقيقية ونظيفة - تزدهر. "**(1990) .

كلف غلام مصطفى جاتوي في ٨ اب ١٩٩٠؛ رئيساً للحكومة المؤقتة حتى تاريخ اجراء الانتخابات التي حددها الرئيس في ٢٤ تشرين الاول العام نفسه, وذكر في ٨ اب من العام نفسه ومنذ تنصيبه خلفا لبناظير بوتو, في مؤتمراً صحفياً حاشدا: **" ان البلاد تطالب بالعدالة...سيكون من الظلم السماح لأولئك الذين نهبوا اقتصا**

هذه الامة بأن يفلتوا من العقاب...ان استبعادهم من الانتخابات هي احدى العقوبات المحتملة لمن تثبت ادانتهم...".(1990)

يبدو من التصريح الاخير ان جميع الاتهامات التي وجهة لحكومة بناظير بوتو لم تكن مؤكدة, وان ابرز مهام الحكومة المؤقتة هو النيل من حزب الشعب الباكستاني والعمل على استبعاده من الانتخابات المقبلة.

في حين أن الاجراء الذي اتخذه غلام اسحاق خان في ٦ اب ١٩٩٠؛ كان ضمن نص الدستور، عدّه الكثيرون أنه ضد روح الديمقراطية البرلمانية, ما مكّن الرئيس غلام اسحاق خان من اتخاذ هذه الخطوة هو **"التعديل الثامن"** الذي أدخله الجنرال ضياء الحق على دستور عام ١٩٧٣ والذي يمكّن الرئيس من حل مجلس الأمة إذا "نشأ وضع لا يمكن أن تتم فيه حكومة الاتحاد وفق أحكام الدستور وتقديم الطعن إلى الناخبين أمر ضروري, وطوال ٢٠ شهراً من توليها المنصب، ظل **"التعديل الثامن"** بمثابة عنق الزجاجة لبناظير بوتو في صراعها لمواجهة الرئيس غلام اسحاق خان.(1990)

نددت بناظير في ٨ اب ١٩٩٠، في أول مؤتمر صحفي لها بعد إقالة حكومتها بعمل الرئيس ووصفته بأنه **"غير قانوني"** ورفضت جميع الاتهامات ووصفتها ب"زائفة", ووصفت الإجراء بأنه **"انقلاب دستوري"**, وان الرئيس إسحاق خان برر عمله بعدد من البنود من الدستور, على الرغم من اتهاماته القوية لحكومتها، تجنبت بوتو في البداية هجومًا مباشرًا على الرئيس غلام اسحاق خان, واتهمت اطراف اخرى.(1990)

أكدت بوتو أن أمر حل الرئيس تم إعداده في المقر العام للجيش, قالت إنها ليس لديها شكوى ضد قائد الجيش أو قادة الجيش, والقت باللوم على مديرية المخابرات العسكرية, بعد أن سيطرت على المخابرات الداخلية (ISI) (Inter-Services Intelligence)،باستبدال رئيسها حميد غول منذ ايار ١٩٨٩بشمس الرحمن كالو، وان المخابرات كانت متورطة في اثارة المشاكل الداخلية ضد حكومتها من خلال تسريب معلومات انتقائية وخاطئة للصحفيين وقادة الجيش وقالت: **"قبل العودة إلى الديمقراطية البرلمانية ، يجب أن نعيد تحديد دور وسلطات المخابرات العسكرية"** (1990), , كما أكدت بوتو أن المخابرات العسكرية حاولت زعزعة استقرار حكومتها منذ البداية واستشهدت بثلاثة أمثلة لمؤامراتها: اقتراح سحب الثقة في نهاية عام ١٩٨٩، وأعمال الشغب المهندسة في السند خلال عام ١٩٩٠، ومحاولة إنشاء مجموعة معارضة داخل حزب الشعب الباكستاني .(1990)

لم تكن إقالة حكومة حزب الشعب الباكستاني أمرًا غير متوقع, وجاء ذلك اثر المواجهة المستمرة بين المركز والاقاليم التي تسيطر عليها المعارضة، وأعمال العنف التي وقعت في السند، وسعة الخلافات بين رئيس بناظير

بوتو والرئيس غلام اسحاق خان فضلا عن الجيش، وفضائح فساد متنوعة, التطورات السياسية التي سبقت الإقالة بيومين، وكان هناك خلاف بين كل من الرئيس غلام اسحاق خان وقائد الجيش حول كيفية التعامل مع احداث العنف في السند, واعترفت بناظير بوتو بنفسها أنه عندما التقت بالجنرال اسم بيغ قبل أيام قليلة من الاقالة ، كانت على خلاف معه حول عدة قضايا, وان الاحداث المذكورة لم تكن هي السبب الوحيد الذي ادى الى اقالة حكومة بناظير بوتو؛ انما بسبب سياستها الداخلية الخارجية التي خالفتا الاتفاق الذي سبق تسنما منصب رئاسة الحكومة مع الجيش بعدم انتهاج اي سياسة تخالف مواقف الجيش الداخلية والخارجية, عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجيش, وشملت قبول إسحاق خان والتخلي عن الانتقام من اتباع النظام السابق، وكذلك قبول حزمة المساعدات المشروطة لصندوق النقد الدولي التي وقعتها حكومة تسيير أعمال غلام مصطفى جاتوي, قبل أن يتولى حزب الشعب الباكستاني السلطة مباشرة فقط عندما تم استيفاء هذه الشروط، وممارسة الضغوط من الولايات المتحدة، سمحت للرئيس والجيش على مضض لبناظير بوتو بتولي المنصب, ولكن خرق الاتفاق المذكور اعلاه اثار الاستياء الشديد وعداء من المؤسسة العسكرية، والذي تبين أنه كان قاتلاً سياسياً لبناظير بوتو (Sekine, 1992, pp. 84-85).

كان من الواضح أن صبر الجيش كان ينفد , وبينما كانت بوتو على علم بالقيود المفروضة ضمنيًا على سلطتها، حاولت مع ذلك اتباع سياسات مختلفة عن تلك التي ينتهجها الجيش, وعلى الرغم من أن الكثيرين عدوها ضحية في مؤامرة مدعومة من الجيش لم تكن بوتو وحكومتها بريئة تماما, رغم اشادة شعبيتها في الداخل والخارج كونها قائدة ديمقراطية مدنية، إلا أنها لم تكن تملك القوى على احكام قبضتها على الأحداث في الداخل, كانت حكومتها التي كانت منشغلة بالمواجهة المستمرة مع المعارضة؛ غير قادرة على تنفيذ برامجها السياسية, وخاضت أزمة تلو الأخرى, وخلال العشرين شهرًا في السلطة، لم تتمكن حكومتها من تمرير تشريعا واحد ضمن برنامجها, وفي سياق نضالها ضد المعارضة، عرضت و مناصب وزارية لشراء الدعم السياسي، مما سمح لمجلس الوزراء بالنمو إلى الحجم العبثي لأكثر من ٥٠ وزيراً.

الخاتمة

كان للظروف الداخلية التي مرت بها باكستان دورا في تسهيل مهمة بناظير بوتو بحكم البلاد وفق النظام المدني, لاسيما بعد مقتل محمد ضياء الحق وهو على متن الطائرة؛ اذ اختصر ذلك الحدث الطريق امام بناظير بوتو بعد فقدان اهم منافس لها على الساحة السياسية.

واجهت بناظير بوتو خلال مدة رئاستها للبلاد عقبات عدة ابرزها المعارضة التي تزعمها نواز شريف والذي استخدم شتى الطرق من اجل النيل من حكومتها, فضلا عن خلافها مع رئيس البلاد والذي كان له الدور في تقويض سياستها في البلاد, من جانب اخر اتخذ الجيش موقف المتفرج وفضل عدم التدخل.

لم تكن إقالة حكومة حزب الشعب الباكستاني أمرًا غير متوقع, وجاء ذلك اثر المواجهة المستمرة بين المركز والاقاليم التي تسيطر عليها المعارضة، وأعمال العنف التي وقعت في السند، وسعة الخلافات بين رئيس بناظير بوتو والرئيس غلام اسحاق خان فضلا عن الجيش، وفضائح فساد متنوعة.

المراجع

(August 19, 1988). The revolution

(1990, Jan 9). *The Age*.

(1990, Jan 11). *The Ottawa Cittizen*.

(1990, Jan 27). *The Guardian*.

(1990, Feb 9). *The Daily Telegraph*.

(1990, Apr 29). *Sunday Telegraph*.

(1990, Feb 19). *Scrantonian Tribune*.

(1990, Feb 19). *Richmond Times Dispatch*.

(1990, Mar 21). *The Miami-Herald*.

(1990, Apr 4). *Leicester Mercury*.

(1990, Jun 18). *Calgary Herald*.

(1990, Jun 8). *The Ottawa Citizen*.

(1990, Aug 6). *The Park City Daily News*.

(1990, Aug 7). *Citizen Register*.

(1990, Aug 13). *The Miami Herald*.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

(1990, Aug 6). *The Park City Daily News*.

(1990, Aug 9). *The Gazette*.

(1990, Aug 11). *Concord Monitor*.

(1990, Aug 9). *The Guardian*.

Lamb, C. (n.d.). *Waiting For Allah Pakistan's Struggle for Democracy.* www.bhutto.org.

Mahdi, S.A. (December 31, 2023). The political opposition to the Benazir Bhutto government during the period (1988-1989). Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences. https://iasj.net/iasj/article/301235

Tansh, A.M., & Ghayyad, R.J. (2012). Zulfikar Ali Bhutto and his organizational activity in the Pakistan Peoples Party. Larak for Philosophy, Linguistics and Social Sciences.DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss8.911

Malik, R. Z. (2014). A Case Study of Islami Jamhoori Ittehad(IJI). 273.

Sekine, K. (1992). Benazir Bhutto: her Political Straggle in Pakistan. 82-83. U.S.A.

Tariq, M. W. (2017). ,The Constitutional Amendments in The Original Constitution of the Islamic Republic of Pakistan, 1973 It's Effects & Legal Challenges: A comparative Study. 171. Pakistan.

Wirsing, R. G. (1988). Ethnicity and Political Reform in Pakistan, Asian Affairs Journal USA. p. 76.

Muhammad, Naeem Jassim, Mahdi Sahar Abdel Salam. (2019). Studies in the contemporary political history of Pakistan in the twentieth century. Baghdad.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية